ما قُرِنَ بالاستفهامِ وبغيرِه: دراسة نحوية

د. عبد العزيز بن صالح العُمَري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ما قُرِئَ بالاستفهامِ وبغيرِه: دراسة نحوية

د. عبد العزيز بن صالح العُمَري

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٦/ ٨/ ١٤٤٤ هـ **تاريخ قبول البحث:** ١٧/ ١٠/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

مادة هذا البحث الآياتُ التي قُرِئت بالاستفهام وبغير الاستفهام، وهدفت من خلاله إلى معرفة ما وجَّه به العلماء الآيات التي قُرِئت بالاستفهام وبغيره، وقد جعلته في مباحث أربعة، وصفت في أولها صور التغاير بين القراءتين، وحلّلت في ثانيها مسالك العلماء في تخريج ما قرئ بغير الاستفهام وبيان الأوجه التي حملوا الآيات عليها، وعرضت في ثالثها للأثر الناتج عن الخلاف بين القراءتين في الإعراب والتقدير والوقف والمعنى، ورصدت في رابعها أدلة العلماء في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى. وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: توجيه، قراءة، الاستفهام، الأثر، الترجيح

What was Recited with or Without Interogation: A Grammatical Study

Dr. Abdulaziz Ibn Saleh Alomary
Department of Arabic Literature – Faculty of Arabic Language
Al-Imam Mohammed Ibn Saud Islamic university

Abstract:

This research article discusses the verses that were recited in an interrogative and non-interrogative manner, aiming to understand the reasons behind the scholars' recitation of these verses in different ways. The article is divided into four main sections. The first section describes the variations between the two recitations. The second section analyzes the methods used by scholars to determine the recitation without interrogation and highlights the aspects they emphasized in interpreting the verses. The third section presents the impact resulting from the differences between the two recitations in terms of grammatical analysis, interpretation, pause and meaning. The fourth section examines the evidence provided by scholars to favor one recitation over the other. The research concludes by highlighting the most important findings.

key words: Clarification, reciting, interogation, effect, favoring

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإن أشرف ما يبحث فيه المرء ما كان مُتعلِّقًا بكتاب الله عز وجل وقراءاته، وتحرير ما قيل في توجيهات آياته وتبيين أوجهها ومعانيها، ومنها كانت فكرة هذا البحث الموسوم بـــ(**ما قُرِئ بالاستفهام وبغيره: دراسة نحوية**).

مادة هذا البحث الآيات التي قُرِئت بالاستفهام وبغير الاستفهام، وهدفت من خلاله إلى معرفة ما وجَّه به العلماء الآيات التي قُرِئت بالاستفهام وبغيره وصفًا وتحليلاً وبيانًا للأثر.

وجعلته في مباحث أربعة، وصفت في أولها صور التغاير بين القراءتين، وحلّلت في ثانيها مسالك العلماء في تخريج ما قرئ بغير الاستفهام وبيان الأوجه التي حملوا الآيات عليها، وعرضت في ثالثها للأثر الناتج عن الخلاف بين القراءتين في الإعراب والتقدير والوقف والمعنى، ورصدت في رابعها أدلة العلماء في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وختمت البحث بأهم النتائج التي وصل إليها.

واقتصر البحث على الآيات التي قُرئت بالوجهين في القراءات المتواترة والشاذة؛ إذ هو معنيٌّ بما قُرِئ بالاستفهام وبغيره، ولا يدخل فيه ما حُمل على الاستفهام وغيره في القراءة الواحدة؛ ولا ما اختلف في إعرابه من الأدوات التي تأتي لعدة معان، منها الاستفهام، نحو: مَنْ، ما؛ إذ إنه لا يتعلق به شيء من أهداف البحث.

ومنهجي في الدراسة هو عرض الآية المقروءة بالوجهين، وتخريجهما، ثم عرضت في كل مبحث لما ذكره العلماء في الآية بقراءتيها بما يتعلق بموضوع المبحث؛ سواءً أكان وصف صور تغاير، أو تحليل مسلك العلماء في قراءة غير الاستفهام وبيان الوجه الذي حملت عليه الآية، أو بيان الأثر النحوي، أو رصد الأسس التي بنى العلماء عليها ترجيحهم لإحدى القراءتين.

وأسأل الله التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

ورد الحديث عما قرئ بالاستفهام وبغيره في كتب التفسير وإعراب القرآن منجمًا؛ وذكر أصحابها معنى القراءة وتوجيهها في موضعها من السورة التي وردت فيها. أما كتب القراءات فقد عُنيت بها بطريقين: الأول: إيرادها مفرقة في مواضعها من السور التي وردت فيها، والثاني: عرضها باستقلال، وذلك عند حديثهم عن الهمزتين المجتمعتين في كلمة؛ إذ جمعوا الآيات وفصّلوا الحديث فيها وفي نوع الهمزتين(١).

ومثال ذلك تفصيل ابن الجزري الحديثَ عن الهمزتين المجتمعتين في كلمة، مبينًا أن الهمزة الأولى تأتي زائدة للاستفهام وغيره، وأتبع ذلك بتفصيل حركة الهمزة الواقعة بعد همزة الاستفهام وما اتفق على قراءته بالاستفهام وما اختلف فيه، عازيًا كل قراءة إلى صاحبها؛ فابتدأ بوقوع همزة القطع المفتوحة بعد همزة الاستفهام، وذكر أن ما اتفق على قراءته بالاستفهام وبعده ساكن صحيح ثمانية عشرة موضعًا، وما بعده متحرك موضعان، وذكر أن ما اختلف فيه بين الاستفهام والخبر أربعة مواضع، وقع بعدها حرف صحيح كقوله تعالى ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾(٣)،

(١) انظر مثلاً: السبعة ٢٨٥-٢٦٨، ٢٩٠-٢٩١، ٣٥٧، ٤٨٥، ٤٩٩، والمبسوط في القراءات العشر ١٢٣-١٢٥، والتذكرة في القراءات الثمان١/١١١-١١٥، والإقناع في القراءات السبع ١/٣٥٨-٣٧٧، والكامل في القراءت العشر والأربعين الزائدة عليها ٤٠٦-٤١٣، وإتحاف فضلاء البشر ٦٣-٧٢.

(٢) الأحقاف: ٢٠.

(٣) القلم: ١٤.

وموضع وقع بعده حرف مد وهو قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[1]، ثم انتقل إلى حركة الهمزة المضمومة والمكسورة، وهكذا[2].

وعند عرض العلماء لهذه القراءات فصّلوا الحديث عن أداء القراء لها؛ أبتحقيق الهمزتين هو أم بالتسهيل والمد، و لم يُعنَ هذا البحث بطرق الأداء؛ إذ هي متقررة مفصّلة في كتبها، واكتفى بالإشارة إلى قراءة الاستفهام في الآية وبالإحالة إلى موضعها من كتب القراءات.

(١) الأعراف: ١٢٣. وهذا الأخير المختلف فيه بين الاستفهام والخبر هو موضع بحثنا.

(٢) للتفصيل يراجع: النشر ٣٦٢/١- ٣٧٨.

المبحث الأول: صور التغاير بين القراءتين

للتغاير بين الآيات المقروءة بالاستفهام وبغير الاستفهام صور، يمكن إجمالها في الآتي:

الصورة الأولى: ورود أداة الاستفهام في صدر الجملة في إحدى القراءتين

هذه الصورة هي الشائعة الأصل؛ إذ إن الاستفهام له صدر الكلام، فإذا أريد الاستفهام في الآية فإنها تتصدر بما يدل عليه، واختصت همزة الاستفهام بهذه الصورة، ومن ذلك قوله تعالى: {حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا}[1]؛ قُرئ بالاستفهام: ﴿أَلَنْ يَبْعَثَ﴾؛ بإدخال همزة الاستفهام على حرف النفي[2]، وقوله تعالى:{وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ}[3]؛ قرأ الجمهور بالاستفهام، وقرأ الحسن وجماعة بالإثبات: ﴿أعْجَمِيٌّ﴾[4]، وقوله تعالى: {إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ}[5]؛ قرأ الجمهور بالإثبات، وقرأ الحسن بالاستفهام: ﴿أإذا﴾[6]، وقوله تعالى:{ أإنَّ

---

(١) غافر: ٣٤.

(٢) لم أقف عليها معزوة. انظر القراءة في: الكشاف ٣٤٧/٥، وأنوار التنزيل ٥٧/٥، والبحر المحيط ٤٤٥/٧.

(٣) فصلت: ٤٤.

(٤) وممن قرأها بالإثبات أبو الأسود والجحدري والضحاك. وقرأها أيضًا ابن عباس وابن عامر بخلاف عنهما. انظر: السبعة ٥٧٦-٥٧٧، والنشر ٣٦٦/١.

(٥) المطففين: ١٣. القلم ١٥

(٦) انظر: شواذ ابن خالويه ١٧٠، والدر المصون ٧٢١/١٠، ٤٠٨/١٠، واللباب لابن عادل ٢١٤/٢٠.

لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ }[1]، وقوله: {إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ }[2]؛ قرأهما ابن هرمز بالاستفهام جميعًا، وقرأ ابن طلحة بالاستفهام في الأولى:﴿ أإنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾، ﴿ أإنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾[3].

الصورة الثانية: التعاقب في القراءتين بين أداة الاستفهام وكلمة أخرى

وقع التغاير في هذه الصورة بين القراءتين بورود أداة الاستفهام في قراءةٍ وورود كلمة أخرى لا استفهام فيها موقعَها في القراءة الأخرى.

ومثاله التعاقب بين (إنَّ) و(أنَّى) في قوله تعالى:{إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ}[4]؛ قُرئ: ﴿أنّى أريد﴾ على سبيل الاستفهام؛ بمعنى: كيف أريد؟[5]، ومثله التعاقب بين (لن) و(هل) في قوله تعالى: {قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا}[6]؛ قرأ ابن مسعود وابن مصرف: ﴿ هَلْ يُصِيبُنَا ﴾[7].

وقد وردت آية بقراءتين؛ ورد في إحداهما (أم)، وفي الثانية (أمَا)؛ لزم على الأولى إرادة الإثبات، ورجح على الثانية إرادة الاستفهام، وهي قوله تعالى:

---

(١) القلم: ٣٨.

(٢) القلم: ٣٩.

(٣) انظر: شواذ ابن خالويه ١٦٠، وشواذ القراءات ٤٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٢١.

(٤) المائدة: ٢٩.

(٥) لم أقف على هذه القراءة معزوة. انظر: البحر المحيط ٤٧٨/٣، والدر المصون ٢٤١/٤.

(٦) التوبة: ٥١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٥٣/٥. وقرأ ابن مصرف: ﴿ لن يصيبنَّا ﴾ بتشديد النون. وقرأ أيضًا: ﴿ لن تصَيَبَنَّا ﴾. انظر: شواذ ابن خالويه ٥٣، والمحتسب ٢٩٤/١، وشواذ القراءات ٢١٥، والبحر المحيط ٥٣/٥.

{أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ}[1]؛ قُرئ: ﴿ أَمَا أَنَا خَيْرٌ ﴾[2]؛ فعلى قراءة: ﴿ أَمَا ﴾ حمل الكلام على الإثبات على معنى (بل)، أما القراءة المشهورة ﴿أَمْ﴾ فوقع الخلاف في تأويلها؛ قيل: إنه من الاستفهام الذي جعل بـــ(أم)، فوجب أن يكون في الكلام محذوف استغنى بذكر ما ذكر عما ترك؛ لما في الكلام من الدليل عليه، والمعنى: أأنا خير من هذا الذي هو مهين أم هو؟ وقيل: المعنى على الخبر لا الاستفهام؛ معناه: بل أنا خير. والقول الأول هو الراجح، وممن اختاره سيبويه والفراء والمبرد والطبري[3].

الصورة الثالثة: استلزام توجيه إحدى القراءتين للاستفهام مع خلوها من الأداة

من صور المغايرة بين القراءتين أن ترد قراءة أخرى للآية ليس فيها أداة الاستفهام، ولكن يلزم من توجيهها حملُها على الاستفهام ليستقيم التوجيه، ومثاله قوله تعالى:{يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ}[4]؛ قراءة الجمهور جر ﴿قِتَالٍ ﴾ في قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ﴾ ؛ إما على البدل من ﴿ ٱلشَّهْرِ﴾،

---

(١) الزخرف: ٥٢.

(٢) لم أقف على هذه القراءة معزوة. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥/٣، وشواذ ابن خالويه ١٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٥/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، وتفسير الطبري ٦١١/٢٠-٦١٢، وتفسير ابن كثير ٣١٦/١٢، والبحر المحيط ٢٣/٨، والدر المصون ٥٩٧/٩-٥٨٠.

(٤) البقرة: ٢١٧.

وإما بالخفض على الجوار[1]، ولا إشكال على هذه القراءة.

وقد قرأ الأعرج برفع ﴿ قِتَالٌ ﴾، وقرأ عكرمة وأبو السمال برفع ﴿قتلٌ﴾ في قوله: ﴿يَسَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ﴾[2]، وحكم عليها النحاس بالغموض في العربية[3]، وخرَّجها العلماء بثلاثة تخريجات تُفضي إلى أن التركيب تركيب استفهام حُذفت منه الأداة، على النحو الآتي[4]:

الأول: أن ﴿ قِتَالٌ ﴾ مبتدأ، و﴿ فِيهِ ﴾ خبره، ومسوغ الابتداء بالنكرة أنه على نية دخول همزة الاستفهام، والتقدير: أقتال فيه؟

الثاني: أن ﴿ قِتَالٌ ﴾ فاعل لاسم فاعل محذوف، تقديره: أجائزٌ قتالٌ فيه؟

الثالث: أن ﴿ قِتَالٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير كالسابق: أجائز قتالٌ فيه؟

وتعرب الجملة المستفهم عنها: ﴿ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ في محل جر بدلاً من قوله: ﴿ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾؛ فقوله: ﴿ يَسْأَلُونَكَ﴾ يدل على الاستفهام؛ وعلى كل من الأقوال الثلاثة لزم حمل الآية على الاستفهام.

---

(١) يراجع هذا الوجهان وغيرهما في: المحرر الوجيز ٢٩٠/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١، والدر المصون ٣٨٩/٢-٣٩٠.

(٢) انظر: شواذ ابن خالويه ٢٠، والكشاف ٤٢٤/١، وإعراب القراءات الشواذ ٢٤٦/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٢٥/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣٠٨/١.

(٤) تراجع هذه الوجوه في: التبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١، والدر المصون ٣٩٠/٢-٣٩١،

المبحث الثاني: مسلك العلماء في تخريج قراءة غير الاستفهام:

للعلماء مسلكان في تخريج القراءة الخالية من أداة الاستفهام، هما:

المسلك الأول: حمل القراءة على غير معنى الاستفهام:

حمل بعض المعربين قراءة غير الاستفهام على الإثبات، و لم يلتفتوا لمعنى الاستفهام الوارد في القراءة الأخرى، وذلك لأمرين:

الأول: الحمل على ظاهر اللفظ: إذ الحمل على الإثبات في القراءة فيه إبقاء على الأصل، وتفسّر القراءة حينئذٍ بما يقتضيه السياق، وهذا هو الشأن في كثير من القراءات التي سيعرض لها البحث.

ولهذا منع بعض العلماء حمل الآية على الاستفهام وليس فيها أداته مع إمكان حمل الكلام على أصله؛ لأنه خلاف الأصل وخروج للكلام عن ظاهره، فقد ضعّفوا مثلاً حمل قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ }[1] على الاستفهام بحذف حرفه، وجعلوه غلطًا من قائله؛ لأنه لا يجوز أن يحذف همزة الاستفهام وهو يطلب، فيكون الاستفهام كالخبر[2].

الثاني: وجود ما يُرجّح الخبرية: قد يكون الحمل على الإخبار مشفوعًا بما يعضده في الآية مما يدل على إرادة الإخبار لا الاستفهام، فحينئذ يُعدل عن القول بالاستفهام، ومنه قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ

---

(١) الشعراء: ٢٢.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٧/٥٦١-٥٦٢.

بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ}[1]؛ قرأ جمهور السبعة: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بالإثبات، وقرأ ابن كثير وابن عامر بالاستفهام[2]، فعلى الإثبات تكون خبرًا على الأصل، وحملها بعضهم على الاستفهام بسقوط حرف الاستفهام، وهو خبر في المعنى؛ فلذلك حسنت الفاء، ولو كان استفهامًا محضًا لم تدخل الفاء، والمترجِّح القول بالخبرية لدخول الفاء في قوله: { فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ}[3].

ومما قرئ بالوجهين قوله تعالى:{إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ } [4]؛ قرأ السبعة بالإثبات: ﴿إِنِّي﴾، وقُرئ: ﴿أنّى أريد﴾ على سبيل الاستفهام؛ بمعنى: كيف أريد؟[5]، فحمل بعض العلماء قراءة الجمهور ﴿إِنِّي﴾ على أنه استفهام بحذف الهمزة؛ لدلالة المعنى عليه، والأصل: أإني أريد؟ والمعنى هو الاستبعاد والإنكار؛ لأن إرادة القتل معصية قبيحة، وهي من الأنبياء أقبح؛ لعصمتهم عنها[6].

وضعفه أبو حيان بأن هذا التوجيه خروج عن ظاهر اللفظ لغير ضرورة؛ لأن الإرادة حاصلة، ويجوز ورودها في مثل هذا الموضع[7]. ثم إن العلماء

---

(١) الأحقاف: ٢٠.

(٢) قرأ بالاستفهام أيضًا أبو حاتم والحسن وغيرهما. انظر: السبعة ٥٩٨، ومعاني القراءات ٣٨١/٢-٣٨٢، والنشر ٣٦٦/١-٣٦٧.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٨٩/٦، والبحر المحيط ٦٣/٨، والدر المصون ٦٧٣/٩.

(٤) المائدة: ٢٩.

(٥) لم أقف على القراءة معزوة. انظر: البحر المحيط ٤٧٨/٣، والدر المصون ٢٤١/٤.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤١٥/٧، والبحر المحيط ٤٧٨/٣.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٧٨/٣.

وجَّهوا قراءة الجمهور بوجهين سائغين محتملين، أولهما: إثبات الإرادة؛ إما حقيقة، وإما مجازًا، ومما ذكر فيها أنه ظهرت له قرائن تدل على قرب أجله، وأن أخاه كافر، ولا حرج في إرادة العقوبة بالكافر. وثانيهما: تقدير (لا) المحذوفة قبل (تبوء)، والتقدير: إني أريد ألا تبوء، وهذا فيه إثبات إرادة عدم البوء بإثمه، وأثبت له نظائر من كلام الله تعالى، كقوله: { فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ}[1]، والمعنى: ألا تميد، ونحو قوله: { يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ }[2]، والمعنى: ألا تضلوا[3].

(١) النحل: ١٥.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦/٢، وتفسير الطبري ٣٣٠/٨-٣٣٣، والكشاف ٢٢٥/٢، والمحرر الوجيز ١٧٩/٢، وتفسير ابن كثير ١٧١/٥، والجامع لأحكام القرآن ٤١٤/٧-٤١٥، والبحر المحيط ٤٧٨/٣، والدر المصون ٢٤١/٤.

المسلك الثاني: حمل القراءة على معنى الاستفهام الذي حُذِفَ حرفه:

حمل بعض المعربين القراءة الخالية من أداة الاستفهام على معنى الاستفهام، وجعلوها مما حُذف حرف الاستفهام فيها، وأشار الطبري إلى كثرته في الاستفهام المراد به التوبيخ؛ كقوله تعالى: {أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ}[1]، قرأ الجمهور بالاستفهام، وقرأ أبو جعفر في رواية عن نافع بوصل الهمزة على لفظ الخبر: ﴿اصْطَفَى﴾[2]، فقال الطبري في هاتين القراءتين: "والعرب إذا وجَّهوا الاستفهام إلى التوبيخ أثبتوا ألف الاستفهام أحيانًا، وطرحوها أحيانًا، كما قيل:{أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا} [3]؛ يستفهم بها، ولا يستفهم بها[4]، والمعنى في الحالين واحد"[5].

وكانوا يستدلون على إرادة معنى الاستفهام بما يُقوِّيه مما دلت عليه الآية، ووقفت على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القراءة الأخرى بالاستفهام، استدل العلماء بقراءة الاستفهام على إرادته في القراءة الخالية منه، وهذا ينطبق على الآيات التي سترد تحت هذا المسلك؛ لأن توافق القراءات أولى من تخالفها.

---

(١) الصافات: ١٥٣.

(٢) انظر: شواذ ابن خالويه ١٢٨، والنشر ٢/٣٦٠.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

(٤) قرأ بالإثبات السبعة إلا ابن كثير، وقرأ بالاستفهام ابن كثير وأبو حاتم والحسن. انظر: السبعة ٥٩٨، والنشر ١/٣٦٦-٣٦٧.

(٥) تفسير الطبري ١٩/٦٤٢. وانظر: الحجة للقراء السبعة ٦/١٨٩، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٩٤.

بل إن بعض العلماء استبعد حمل ما حُذف منه أداة الاستفهام على الإثبات، وذلك لتعارض الاستفهام والخبر، ومثاله قوله تعالى: {قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ }[1]؛ قرأها السبعة على الاستفهام إلا ابن كثير، فإنه قرأها هو وابن محيصن على الخبر: ﴿إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ﴾[2]، واستبعد أبو حيان حملها على الخبر المحض، وذلك لتعارض الاستفهام والخبر في القراءتين، والقائل واحد، وهم إخوة يوسف، وذكر محملاً ضعيفًا للجمع بين القراءتين في الاستفهام والخبر مع اتحاد القائل، وهو أن بعض إخوة يوسف استفهم، وبعضهم أخبر، ونسب في كل من القراءتين إلى المجموع. ثم قال: "وهو مع ذلك بعيد"[3].

ومن ذلك قوله تعالى: { وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰۚ}[4]، قرأ أبو نهيك: ﴿إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ بالإيجاب[5]، فذكر بعض العلماء أنه يحتمل أن يكون استفهامًا على تقدير حذف حرفه، واستدل لذلك بقراءة الاستفهام[6].

---

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) انظر: السبعة ٣٥١، والكامل في القراءات ٣٨٩، والنشر ٣٧٢/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٣٧/٥. وانظر: تفسير الطبري ٣٢٨/١٣، والحجة للقراء السبعة ٤٤٧/٤.

(٤) الأنعام: من الآية ١٩.

(٥) انظر: شواذ القراءات ١٦٥. والقراءة غير معزوة في: المحرر الوجيز ٢٧٦/٢، والبحر المحيط ٩٦/٤.

(٦) انظر: البحر المحيط ٩٦/٤، والدر المصون ٥٦٨/٤-٥٦٩.

الدليل الثاني: معنى الآية، وهو من أدلة حمل الآية على الاستفهام وإن خلت منها أداته، مستدلين بمعنى الآية القاضي بحمل الكلام على معنى الاستفهام، ففي قوله تعالى:﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[1] قرأ الزهري وغيره الفعل بالإثبات مبنيًا للمجهول: ﴿أُشْهِدوا﴾ من الفعل الرباعي ﴿أَشْهَد﴾[2]، وحمل الفراء قراءة الإثبات على الاستفهام بحذف الهمزة، واستدل لذلك بدلالة المعنى عليها[3].

ومثله قوله تعالى:{وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا}[4]، وقوله:{أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ}[5]؛ قُرئ على صورة الخبر في الموضعين: ﴿إذا﴾ و﴿إنَّا﴾، فحملها بعض العلماء على حذف الهمزة لدلالة المعنى، قال أبو حيان: "ومَنْ قرأ من القرَّاء ﴿إذا﴾ و﴿إنَّا﴾ معًا أو إحداهما على صورة الخبر فلا يريد الخبر حقيقة؛ لأن ذلك كان يكون تصديقًا بالبعث والنشأة الآخرة، ولكنه حذف همزة الاستفهام لدلالة المعنى"[6].

ومثله قوله تعالى:{وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ

---

(١) الزخرف: ١٩.

(٢) وقرأ علي بن أبي طالب بالاستفهام: ﴿أأُشْهِدوا﴾ بهمزتين. انظر: شواذ ابن خالويه ١٣٥، ومعاني القراءات ٣٦٣/٢، والنشر ٣٧٦/١-٣٧٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠/٣، وانظر أيضًا: الكشاف ٤٣٤/٤، والبحر المحيط ١١/٨.

(٤) الإسراء: ٤٩.

(٥) الصافات: ١٦، والواقعة: الآية ٤٧.

(٦) البحر المحيط ٤١/٦.

عَلَيۡهِ}[1]؛ قُرئ: ﴿أفظنٌّ﴾ بالاستفهام[2]، فحمل بعض العلماء قراءة الإثبات على معنى الاستفهام، قال القرطبي: "وقد قيل: إن معنى {فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ} الاستفهامُ، وتقديره: أفظنَّ، فحذف ألف الاستفهام إيجازًا"[3].

ومثله قوله تعالى: {قَالَ أَبَشَّرۡتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ}[4]؛ قرأها الجمهور بالاستفهام، وقرأها الأعمش والأعرج بغير الاستفهام: ﴿بَشَّرْتُمُونِي﴾[5]، "فتحتمل الإخبار، وتحتمل الاستفهام، وإنما حذف أداته للعلم به"[6].

ومثله قوله تعالى: {بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ}[7]؛ قرأها الجمهور بالاستفهام، وقرأها ابن عامر في رواية وأبو جعفر والأعرج والأعمش بهمزة واحدة: ﴿إذا﴾[8]، "فتحتمل الاستفهام كالجمهور، وإنما حذف الأداة للعلم، وتحتمل الإخبار

---

(١) الأنبياء : ٨٧

(٢) حكاها منذر بن سعيد عن بعضهم، ولم أقف عليها معزوة. انظر: المحرر الوجيز ٩٧/٤، وتفسير القرطبي ٢٧٣/١٤.

(٣) تفسير القرطبي ٢٧٣/١٤. وانظر: المحرر الوجيز ٩٧/٤، والنكت والعيون ٤٦٦/٣.

(٤) الحجر: ٥٤.

(٥) انظر: شواذ القراءات ٢٦٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١٢، والبحر المحيط ٤٤٦/٥، والدر المصون ١٦٥/٧.

(٦) الدر المصون ١٦٥/٧. وانظر: البحر المحيط ٤٤٦/٥.

(٧) ق:٢-٣.

(٨) انظر: الكشاف ٥٩٢/٥، وشواذ القراءات ٤٤٦، والدر المصون ١٨/١٠.

بذلك"[1].

وقد جمع السمين الدليلين الأول والثاني في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [2]؛ قرأها يحيى بن حارث وابن ذكوان بهمزة واحدة: ﴿إذا﴾[3]، فقال السمين في توجيهها: "على الخبر، أو للاستفهام، وحذف أداته للعلم بها، ولدلالة القراءة الأخرى عليها"[4].

الدليل الثالث: تضمن القراءة لمرجِّح من مرجِّحات الاستفهام؛ إذ ورد في بعض الآيات ما يشير إلى أن السياق يدل على أن معنى الاستفهام هو المراد من الآية، ومما وقفت عليه:

أولاً: الجواب الوارد في الآية التالية للقراءة؛ إذ فيه دلالة ظاهرة على إرادة الاستفهام، ومنه قوله تعالى: {وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَـٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ}[5]، قرأها نافع وابن كثير بالإخبار، وقرأها الباقون بالاستفهام: ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[6]؛ فالإخبار على أنهم ألزموا فرعون بأن يجعل لهم مالاً إن غلبوا، فزادهم على ما طلبوا، وقال: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، وحملُها على أن تكون (إنَّ) استفهامًا

---

(١) الدر المصون ١٨/١٠. وانظر: البحر المحيط ١٢٠/٨.

(٢) مريم: ٦٦.

(٣) انظر: شواذ القراءات ٣٠٢، والنشر ٣٧٢/١.

(٤) الدر المصون ٦١٨/٧.

(٥) الأعراف: ١١٣ – ١١٤.

(٦) انظر: السبعة ٢٨٩، والنشر ٣٧٢/١.

بحذف حرف الاستفهام أجازه أبو علي ومكي، ورجّحه مكي مستدلاً له بجواب فرعون: ﴿ نَعَمْ ﴾.أما قراءة الاستفهام فعلى أنهم سألوا فرعون، و لم يقطعوا به، فأجابهم بقوله: ﴿نَعَمْ﴾[1].

ثانيًا: ورود (أم) والمعادل بعدها؛ إذ فيه دلالة على حذف همزة الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: {قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ}[2]، قرأها ابن كثير بالإثبات: ﴿ اسْتَكْبَرْتَ ﴾ بهمزة الوصل، وهي قراءة أهل مكة[3]، وحملها بعض العلماء على أنها من باب حذف حرف الاستفهام، واستدل لذلك بدلالة (أم) عليها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ﴾ [5]؛ قرأ ورش بالإثبات ﴿ آَلِهَتُنَا ﴾ بهمزة واحدة[6]، فاحتملت أن تكون همزة الاستفهام محذوفة؛ لدلالة (أم) عليها[7].

ومنه قوله تعالى:{أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا}[8]، فالهمزة

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦٥/٤، والكشف عن وجوه القراءات ٤٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٩، والبحر المحيط ٣٦٠/٤.

(٢) ص: ٧٥.

(٣) انظر: السبعة ٥٥٦-٥٥٧، وشواذ ابن خالويه ١٣١.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٨٦/٦، والبحر المحيط ٣٩٢/٧.

(٥) الزخرف: ٥٨.

(٦) انظر: السبعة ٥٨٧-٥٨٨، والحجة للقراء السبعة ١٦١/٦-١٦٣، والبحر المحيط ٢٥/٨.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٦١/٥، والبحر المحيط ٢٥/٨.

(٨) مريم: ٧٨.

للاستفهام، ولذلك عادلتها (أم)، ومن قرأها بكسر الهمزة في الابتداء وحذفها في الوصل فعلى تقدير حذف همزة الاستفهام، واستدل لذلك بذكر (أم) بعدها[1].

ومنه قوله تعالى: {وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ }[2]؛ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالاستفهام، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الهمز على الخبر والابتداء[3]؛ وعلى قراءة الخبر ذكر بعض العلماء أنها مؤولة بالاستفهام، وأن حذف الهمزة للدلالة عليها بـــ(أم)[4].

(١) انظر: البحر المحيط ٢٠١/٦، والدر المصون ٦٣٦/٧.

(٢) ص: ٦٢ – ٦٢.

(٣) انظر: السبعة ٥٥٦، والنشر ٣٦١/٢-٣٦٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٨٩/٧.

المبحث الثالث: أثر ما قُرئ بالاستفهام وبغيره

من المتقرر أن الأسلوب الخبري يختلف عن الإنشائي في التركيب والمعنى؛ لذا ظهر الأثر فيما قُرئ بالاستفهام وبغيره من جهات عدة، ومن هذه الآثار ما يأتي:

الأول: الأثر في الإعراب

من المعلوم أن الإعراب تابع للمعنى، ويلزم من هذا أن يظهر أثر اختلاف القراءتين على إعراب الكلام، فقد ظهر أثره في التركيب وما يتعلق به من تحديد العامل وما يتعلق به من حذف وتقدير، وبيان نوع الكلمة، وبيان إعرابها، وموقع الجملة الإعرابي. وأغلب هذه الآثار المذكورة لا تنفصل عن بعضها في الآيات الممثل بها، ولكن آثرت وضعها في عناصر مفصلة لتكون واضحة جلية، ومنها ما يأتي:

أولاً – أثره في تحديد العامل:

من المتقرر عند النحويين أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وظهر الخلاف في الإعراب بناء على هذا، ومن أبرز أمثلته وقوع ما قُرئ مستفهمًا ومخبرًا به في موقع الجواب للظرف (إذا)، فعلى قراءة الإخبار يكون الظرف (إذا) معمولاً لهذا الجواب، وعلى قراءة الاستفهام لا يمكن حمله على هذا؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ولزم البحث عن عامل آخر للظرف (إذا) غير ما وقع بعد الاستفهام.

ومنه قوله تعالى: {إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى

ٱلْأَرْضِ}[1]؛ قرأ الجمهور بالإخبار: ﴿ اثَّاقَلْتُمْ﴾، وقرأها الجعفي بالمد على الاستفهام: ﴿ ءاثاقلتم ﴾[2]، وانبنى عليهما خلاف في العامل، فعلى قراءة الجمهور تكون ﴿ اثَّاقَلْتُمْ﴾عاملة في (إذا)، والتقدير: ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا.

وعلى قراءة الاستفهام: ﴿ أَثَّاقَلْتُمْ﴾ لا يمكن أن تعمل في (إذا)؛ لوقوعها بعد حرف الاستفهام، وما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ثم اختلفوا في العامل، فذهب الزمخشري إلى أنه يعمل في (إذا) ما دل عليه، وقيل: معنى الفعل في ﴿ ما لكم ﴾؛ كأنه قيل: ما تصنعون إذا قيل لكم[3]، ورجح أبو حيان الرأي الأول، فجعل التقدير: ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا، بدلالة ﴿ اثاقلتم ﴾ عليه[4].

ومثله قوله تعالى:{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ}[5]؛ قرأ الجمهور بالاستفهام، وقرأ عيسى البصري وطلحة: ﴿الْآنَ﴾بوصل الهمزة على الخبر من غير استفهام[6]، فيكون على قراءة الإخبار ﴿ الْآنَ ﴾ منصوبًا

(١) التوبة: ٣٨.

(٢) انظر: شواذ ابن خالويه ٥٧، وشواذ القراءات ٢١٣.

(٣) انظر: الكشاف ٤٤/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٣/٥.

(٥) يونس: ٥١.

(٦) انظر: شواذ القراءات ٢٢٧، والنشر ٣٧٧/١.

على الظرفية، وعامله ﴿آمَنتُم﴾ المذكور، وعلى قراءة الاستفهام ﴿ آلْآنَ ﴾ عاملُه فعلٌ مضمر دلَّ عليه ﴿آمَنتُم﴾ المذكور، والتقدير: قيل لهم إذا آمنوا به بعد وقوع العذاب: آلان آمنتم به؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده(١).

ومثله قوله تعالى:{عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ }(٢)؛ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿أَنْ ﴾ على الخبر، وقرأ باقي السبعة على الاستفهام(٣)، وعليه اختلف في عامل (أن)، فأما على قراءة الخبر فالعامل مذكور متقدم، فقيل: (عتل)، وقيل: (زنيم)، وقيل: (ولا تطع)، وأجيز أن يكون محذوفًا على تقدير: يكفر. وأما على قراءة الاستفهام فالعامل محذوف قولاً واحدًا، وتقديره: يكفر، أو تطيعه، أو كذب(٤).

---

(١) انظر: الكشاف ١٤٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٦٧٧/٢، ٦٨٦، والبحر المحيط ١٦٥/٥، والدر المصون ٢١٧/٦.

(٢) القلم: ١٣ – ١٤.

(٣) وقرئت بكسر همزة (إن). انظر: السبعة ٦٤٦–٦٤٧، وشواذ ابن خالويه ١٦٠، وشواذ القراءات ٤٨٠، والنشر ٣٦٧/١–٣٦٨.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٦/٥، والحجة للقراء السبعة ٣١٠/٦–٣١١، والكشاف ٢٨٤/٦، والمحرر الوجيز ٣٤٨/٥، والموضح في وجوه القراءات ١٢٨٨/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٢١، والدر المصون ٤٠٦/١٠–٤٠٧.

ثانيًا – أثره في نوع الكلمة:

قد يؤثر اختلاف القراءتين في تحديد نوع كلمة في الآية، ويظهر هذا في الأدوات المتعددة المعاني مثل (ما)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ﴾[1]؛ قرأها أبو عمرو بالاستفهام: ﴿آلسِّحْرُ﴾ ، وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر[2].

فعلى قراءة الاستفهام المترجحُ أن تكون (ما) استفهامية، وتعرب في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب بفعل مقدر على الاشتغال. واختلف في كونها موصولة، فمن منعه فلعدم الخبر، ومن أجازه فلكون الخبر جملة مقدرًا أحد جزأيها، والتقدير: الذي جئتم به أهو السحر؟ أو الذي جئتم به السحر هو؟[3].

وعلى قراءة الإخبار المترجحُ أن تكون (ما) موصولة في محل رفع مبتدأ، و(السحر) خبره، ويؤيده قراءة أُبيّ: ﴿مَا أَتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾[4] وقراءة ابن مسعود: ﴿مَا جِئْتُمِ بِهِ سِحْرٌ ﴾[5]؛ بتنكير (سحر). واختلف في كونها استفهامية؛ فمن أجازها فعلى أن تكون في محل رفع بالابتداء، وأن تكون في

---

(١) يونس: من الآية ٨١.

(٢) انظر: السبعة ٣٢٨، والنشر ٣٧٨/١.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٩٠/٤، والدر المصون ٢٤٩/٦-٢٥٠.

(٤) انظر: شواذ القراءات ٢٢٩، والجامع لأحكام القرآن ٣٠/١١.

(٥) انظر: شواذ ابن خالويه ٦٢، وشواذ القراءات ٢٢٩.

محل نصب بإضمار فعل[1].

ومن ذلك كلمة (أم) التي تختلف دلالتها في السياق الإخباري عن السياق الاستفهامي؛ نحو قوله تعالى: {قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ}[2]؛ قرأ ابن كثير: { اسْتَكْبَرْتَ } على الإخبار، والمعنى على الاستفهام التقرير، و(أم) متصلة، والمعنى على الإخبار التقريع، و(أم) منقطعة بمعنى (بل)، والمعنى: بل أنت من العالين عند نفسك؛ استخفافًا به[3].

ومثله قوله تعالى:{وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ }[4]؛ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالاستفهام، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الهمز على الإخبار؛ فعلى قراءة الاستفهام تكون (أم) للتسوية، والمعنى: أيّ الفعلين فعلنا بهم؛ الاستسخار منهم أم ازدراؤهم وتحقيرهم؟ وعلى قراءة غير الاستفهام تكون بمعنى (بل)[5].

ومثله قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلۡقٍ جَدِيدٍ﴾ [6]؛ قرأ نافع

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٠/١١، والدر المصون ٢٥٠/٦-٢٥١.

(٢) ص: ٧٥. وسبق تخريج قراءاتها.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٨٦/٦، والبحر المحيط ٣٩٢/٧.

(٤) ص: ٦٢ – ٦٣. وسبق تخريج قراءاتها.

(٥) انظر: مجاز القرآن ١٨٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦-٨٤، والبحر المحيط ٣٨٩/٧.

(٦) الرعد: ٥.

والكسائي: ﴿إِنَّا﴾ بالإثبات[1]، وذُكر أن (إذا) هنا ظرف محض، ليس فيها معنى الشرط، والعامل مقدر يفسره قوله: ﴿ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾، والتقدير: إإذا كنا ترابًا نُبعث أو نُحشر؟ ولا يعمل فيها ﴿ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾؛ لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها[2].

ثالثًا – أثره في إعراب الكلمة المستفهم بها:

من الآثار الظاهرة في اختلاف القراءتين اختلاف إعراب الكلمة على أي من القراءتين، ومن ذلك قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ}[3]؛ قُرئ ﴿آلسِّحْرُ﴾ بهمزة الاستفهام ممدودة ، وعليها جاز أن تعرب بدلاً من (ما) الاستفهامية وأعيد معها أداة الاستفهام، وأن تعرب خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أهو السحر؟ وأن تكون مبتدأ وخبرها محذوفًا والتقدير: آلسحر هو؟ وعلى قراءة الخبر ﴿السِّحْرُ﴾ جاز أن تعرب خبرًا للمبتدأ (ما) الموصولة، أو خبر مبتدأ محذوف للمبتدأ (ما) الاستفهامية[4].

وإذا كان تعدد القراءات بين الإثبات والاستفهام يزيد الوجوه المحتملة

---

(١) انظر: السبعة ٣٥٧، وحجة القراءات ٣٧٠-٣٧١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٩٥/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٧٥١/٢، والدر المصون ١٦/٧.

(٣) يونس: من الآية ٨١. وسبق تخريج قراءاتها.

(٤) انظر: التبيان ٦٨٢-٦٨٣، والدر المصون ٢٤٩/٦-٢٥١.

لإعراب الكلمة المستفهم بها فإن خفاء الإعراب فيها مما يزيدها احتمالاً، ومثاله قوله تعالى:{ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ}[1]؛ فقد تعددت القراءات في قوله: ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾؛ قرأ الجمهور بالإيجاب وفتح الهمزة: ﴿ أَنْ يُؤْتَى﴾، وقرأها ابن كثير بالاستفهام: ﴿أأن يُؤتى﴾[2]، وقرأها الأعمش وطلحة وشعيب بكسر الهمزة على معنى النفي: ﴿إِنْ يُؤْتَى﴾ ، ودقّ معنى هذه الآية، حتى قال الواحدي: "وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبه تفسيرًا، ولقد تدبرت أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجد قولاً يطَّرد في هذه الآية من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى وصحة النظم"[3].

ولخفاء الإعراب في المصدر المؤول ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ تعددت وجوهه الإعرابية المحتملة في قراءة الاستفهام على أقوال أربعة:

الأول: مجرور بحرف الجر المحذوف، والتقدير: أَلِأَنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك؟

الثاني: مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره: تصدقون به، أو مصدق به؟

الثالث: منصوب بفعل مقدر يفسره المحذوف للعلم به، تقديره:

---

(١) آل عمران: ٧٣.

(٢) انظر: السبعة ٢٠٧، وشواذ ابن خالويه ٢٧، والنشر ١/٣٦٥-٣٦٦، والدر المصون ٣/٢٥٩.

(٣) التفسير البسيط ٥/٣٥٩.

أتذكرون أن يُؤتى أحد تذكرونه؟ أو منصوب بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لدلالة المعنى، والتقدير: أتذكرون أن يُؤتى أحد؟

الرابع: منصوب على أنه مفعول من أجله، ويكون من تتمة القول السابق(١).

رابعًا – أثره في موقع الجملة:

من الآثار الظاهرة على اختلاف القراءتين الاختلاف في موقع الجملة الإعرابي، ومثاله قوله تعالى:{ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ}(٢)؛ قرأ الجمهور بالإخبار: ﴿ ٱثَّاقَلۡتُمۡ﴾، وقرأها الجعفي بالمد على الاستفهام: ﴿ ءاثاقلتم ﴾؛ فعلى قراءة الجمهور هو فعل ماض بمعنى المضارع، ويؤيده قراءة ابن مسعود والأعمش: ﴿تثاقلتم﴾(٣)، والجملة في موضع نصب على الحال، وأجيز أن تكون في موضع جر، والتقدير: ما لكم تتثاقلون إذا قيل. ولا يتأتى هذا الإعراب على قراءة الاستفهام(٤).

ومثله قوله تعالى:{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ}(٥)؛

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٠/١-٤٣١، والحجة للقراء السبعة ٥٢/٣-٥٥، وكشف المشكلات ٢٣٨/١، والدر المصون ٢٥٧/٣-٢٥٩.

(٢) التوبة: ٣٨. وسبق تخريج قراءاتها.

(٣) هي أصل قراءة الجمهور. انظر: شواذ ابن خالويه ٥٧، وشواذ القراءات ٢١٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٩/٦-٥٠.

(٥) يونس: ٥١. وسبق تخريج قراءتها.

قرأ الجمهور بالاستفهام، وقرأ عيسى البصري وطلحة: ﴿الْآنَ﴾بوصل الهمزة على الخبر؛ فعلى قراءة الاستفهام تكون الجملة في محل نصب على إضمار القول، وعامل الظرف (الآن) فعل مضمر دل عليه ﴿آمَنتُمْ﴾ المذكور، والتقدير: قيل لهم إذا آمنوا به بعد وقوع العذاب: آلان آمنتم به؟؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، وعلى قراءة الإخبار يكون الظرف منصوبًا على الظرفية، وعامله ﴿ آمَنتُمْ ﴾ المذكور(١).

ومثله قوله تعالى:{وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ}(٢)، قرأ الزهري وغيره الفعل بالإثبات مبنيًا للمجهول:﴿أُشْهِدوا ﴾ ، وعليها أعربت الجملة صفة للإناث؛ أي: إناثًا مُشهدًا خلقهمُ منهم، مع أنه في الحقيقة لم يدّعوا أنهم أُشهدوا خلقهم، لكنهم لما ادّعوا كونهم إناثًا صاروا كأنهم ادّعوا أيضًا إشهادهم خلقهم، ولا يتأتى هذا الإعراب على قراءة الاستفهام(٣).

ومثله قوله تعالى: :{وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ } ٤)؛ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالاستفهام، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الهمز على الإخبار؛

---

(١) انظر: التبيان ٦٦٧/٢، والبحر المحيط ١٦٦/٥.

(٢) الزخرف: ١٩. وسبق تخريج قراءتها.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥٠/٥، والبحر المحيط ١١/٨، والدر المصون ٥٨٠/٩.

(٤) ص: ٦٢ – ٦٣. وسبق تخريج قراءتها.

فعلى قراءة الإخبار تكون الجملة صفة للنكرة (رجالاً) واختاره النحاس وأبو علي والزمخشري وابن عطية، وقيل: حال، واختاره الأنباري[1].

الثاني: الأثر في الوقف

من الآثار المترتبة على اختلاف القراءة بالاستفهام وبغيره الاختلافُ في محل الوقف الملائم لمعنى القراءة، ومن ذلك قوله تعالى: {عُتُلٍّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝١٣ أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ}[2]؛ قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم على الاستفهام، وقرأ الباقون على الخبر، وذكر القرطبي أن من قرأ على الاستفهام فإنه يحسن له أن يقف على (زَنِيمٍ)، ويبتدئ (أَأَنْ كَانَ) على معنى: ألأن كان ذا مال وبنين تطيعه؟ أو: يقول: إذا تتلى عليه آياتنا؟ أو: يكفر ويستكبر؟[3]. ونص ابن الأنباري أن من قرأ بلا استفهام فلا يحسن له أن يقف على (زَنِيمٍ)؛ لأن المعنى: لأن كان، وبأن كان؛ فـــ(أن) متعلقة بما قبلها[4].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾[5]؛ قرأ جمهور القراء (أن) على الخبر، وقرأها الحسن وجماعة بالمد على الاستفهام:

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦-٨٤، والكشاف ٢٧٨/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١٨/٢، والمحرر الوجيز ١٦٠٥ (طبعة دار الحزم) (سقطت من طبعة دار الكتب العلمية)، والبحر المحيط ٣٨٩/٧.

(٢) القلم: ١٣- ١٤. وسبق تخريج قراءتها.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٥٦/٢١.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٤٤/٢. وانظر: تفسير القرطبي ١٥٧/٢١.

(٥) عبس: ١-٢.

﴿ آأَنْ ﴾[1]، فـــ(أنْ) متعلقة بفعل محذوف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ ، وتقديره: آأن جاءه أعرض عنه وتولى، ويكون الوقف حينئذ على ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ ، قال الزمخشري: "وُقِف على ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، ثم ابتُدِئ على معنى: ألأَنْ جاءه الأعمى فعَل ذلك"[2]. وعلى قراءة الإخبار يكون العامل إما ﴿تَوَلَّى﴾ وهو قول البصريين، وإما ﴿عَبَسَ﴾ وهو قول الكوفيين؛ على الخلاف المشهور في باب التنازع[3].

ومن ذلك قوله تعالى: {وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ}[4]، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالاستفهام، وقرأ الباقون بوصل الهمز على الإخبار، قال القرطبي: "فمن قرأ بحذف الألف لم يقف على ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾؛ لأن ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ حال ... ومن قرأ: ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ بقطع الألف وقف على ﴿الْأَشْرَارِ﴾"[5].

ومن ذلك قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ}[6]؛ قرأ الجمهور بالإيجاب وفتح الهمزة: ﴿ أَنْ يُؤْتَى﴾، وقرأها ابن كثير

---

(١) ممن قرأها على الاستفهام أيضًا زيد بن علي وعيسى وأبو عمران. انظر: شواذ ابن خالويه ١٦٩، والمحتسب ٣٥٢/٢، والإتحاف ٥٧٢/٢، والدر المصون ٦٨٥/١٠.

(٢) الكشاف ٣١٤/٥. وانظر: المحتسب ٣٥٢/٢.

(٣) انظر: المحتسب ٣٥٢/٢، وإعراب النحاس ١٤٩/٥، والدر المصون ٦٨٥/١٠.

(٤) ص: ٦٢-٦٣. وسبق تخريج قراءتها.

(٥) تفسير القرطبي ٢٣٤/١٨. وانظر: إيضاح الوقف الابتداء ٨٦٤/٢.

(٦) آل عمران: ٧٣. وسبق تخريج قراءتها.

بالاستفهام: ﴿أأن يُؤتى﴾، وعلى قراءة الاستفهام يجوز الوقف على ﴿هُدَى اللَّهِ﴾، ويرفع ﴿أأن يُؤْتَى﴾ بالابتداء، وخبره مضمر على تقدير: أإن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم تصدقونه[1].

الثالث: الأثر في المعنى

من المتقرر أن معنى الأسلوب الخبري يختلف عن معنى الاستفهام، وتبعًا لذلك فإن اختلاف القراءتين يؤثر في المعنى العام للآية؛ وأظهر ما يكون هذا الخلاف إذا كان الاستفهام حقيقيًّا، وقد يكون الاستفهام خارجًا إلى معاني أخرى، فيدل على معناها المقصود، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [2]؛ قرأ عاصم في رواية حفص على الخبر ﴿آمَنتُمْ﴾، وقرأها الباقون على الاستفهام[3]، والمعنى على الإخبار التوبيخ والتقرير، وعلى الاستفهام الإنكار والاستبعاد[4].

وقوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [5]؛ قرأها ابن عباس وجماعة: ﴿ أَأَلْهَاكُمُ ﴾ بالاستفهام[6]، ومعنى الاستفهام التوبيخ

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٩، والقطع والائتناف ١٢٩، وكشف المشكلات ٢٣٨/٢.

(٢) الأعراف: ١٢٣.

(٣) انظر: السبعة ٢٩٠-٢٩١، وحجة القراءات ٢٩٣.

(٤) انظر: الكشاف ٤٩٠/٢

(٥) التكاثر: ١ — ٢.

(٦) ممن قرأها بالاستفهام أيضًا أبو عمران الجوني ومالك بن دينار وابن مناذر وغيرهم. انظر: شواذ ابن خالويه ١٧٩، وشواذ القراءات ٥٢٢، والمحرر الوجيز ٥١٨/٥.

والتقرير على قبح فعلهم[1].

وقوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [2]؛ قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم ﴿ أَأَنْ ﴾ بالاستفهام، والمعنى على الاستفهام هو التقريع والتوبيخ سواء أكان التقريع للحلاف أو لمن أطاعه[3].

وقد يلتقي الأسلوبان الخبري والاستفهامي على معنى واحد، وذلك إذا لم يكن الاستفهام مراداً به حقيقته، ومن ذلك قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا}[4]؛ قرأ السبعة بالإثبات إلا ابن كثير، وقرأ ابن كثير وغيره بالاستفهام: ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ ﴾، قال البغوي بعد أن ذكر القراءتين: "وكلاهما فصيحان؛ لأن العرب تستفهم بالتوبيخ وترك الاستفهام، فتقول: أذهبت ففعلت كذا؟ وذهبت ففعلت كذا"[5]، ولأن هذا الاستفهام على معنى التوبيخ والتقرير؛ فهو خبر في المعنى[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [7]؛ قرأ ورش بالإثبات: ﴿ آَلِهَتُنَا ﴾ بهمزة واحدة، والمعنى أنهم حكوا أن آلهتهم خيرٌ، ثم

---

(١) انظر: الكشاف ٤٢٥/٦، والبحر المحيط ٥٠٦/٨.

(٢) القلم: ١٤. وسبق تخريج قراءتها.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٦/٥، وتفسير القرطبي ١٥٦/٢١.

(٤) الأحقاف: ٢٠. وسبق تخريج قراءتها.

(٥) معالم التنزيل ٢٦٠/٧.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤٤/٤، والبحر المحيط ٦٣/٨

(٧) الزخرف: ٥٨. وسبق تخريج قراءتها.

عنَّ لهم أن يستفهموا على سبيل التنزُّل من الخبر إلى الاستفهام المقصود به الإفحام، وهذا الاستفهام يتضمن أن آلهتهم خير من عيسى[1].

ومما احتاج إلى بيان معناه الآيات التي ورد فيها استفهامان متتابعان، وقرئ أحدهما بالإخبار لا الاستفهام، وقد حصر العلماء[2] المواضع التي اجتمع فيها استفهامان في أحد عشر موضعًا في القرآن[3]، فعيَّنوها وبيّنوا مراتب القراء فيها، وكان أولها قوله تعالى: {* أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ}[4]، وقال السمين بعد أن وضّح المعنى على كل من القراءتين: "ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني قصدُ المبالغة في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيدًا له، والوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداهما حصل الإنكار في الأخرى. وأما من خالف أصله في شيء من ذلك فلاتباع الأثر"[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢٥/٨.

(٢) انظر مثلاً: تفسير الطبري ١٠٥/٦-١٠٦، والبحر المحيط ٣٥١/٦-٣٥٢، والكامل للهذلي ٤٠٦-٤٠٧، والنشر ٢٧٢/١-٢٧٤. وسبقت الإشارة في التمهيد إلى بعض كتب القراءات التي حصرت هذه المواضع.

(٣) وهي: سورة الإسراء: ٤٩، ٩٨، وسورة المؤمنون: ٨٢، وسورة النمل: ٦٧، وسورة العنكبوت: ٢٨-٢٩، وسورة السجدة: ١٠، وسورة الصافات: ١٦، ٥٣، وسورة الواقعة: ٤٧، وسورة النازعات: ١٠-١١.

(٤) الرعد: ٥.

(٥) الدر المصون ١٩/٧.

المبحث الرابع: الترجيح بين قراءة الاستفهام وغيرها

رجّح بعض العلماء إحدى القراءتين بأدلة تعضد اختيارهم؛ ووقفت على الأدلة الآتية:

أولاً – إجماع جمهور القراء على إحدى القراءتين:

من الأدلة المهمة التي بنى عليها العلماء تفضيلهم إحدى القراءتين على الأخرى إجماعُ القراء المعتبرين على القراءة بها، ومن الآيات التي وردت في هذا الدليل:

قوله تعالى: {قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ }(١)؛ قرأها السبعة على الاستفهام إلا ابن كثير، فإنه قرأها على الخبر: ﴿ إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ ﴾، فرجح الطبري قراءة الاستفهام لإجماع القراء عليها، قال: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءةُ من قرأه بالاستفهام؛ لإجماع الحجّة من القرأة عليه"(٢).

وقوله تعالى: {أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ }(٣)؛ إذ جعل بعض العلماء (أم) بمعنى (بل) على الخبر لا الاستفهام، وأُيّد بقراءة: ﴿ أَمَا أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾(٤)، ورجّح الطبري حمل الآية على معنى الاستفهام وترجيح قراءة (أم) على (أمَا) مع إقراره بصحة معنى القراءة الأخرى، قال: "ولو كانت هذه القراءة مستفيضة في قرأة الأمصار لكانت

---

(١) يوسف: ٩٠. وسبق تخريج قراءتها.

(٢) تفسير الطبري ٣٢٨/١٣.

(٣) الزخرف: ٥٢. وسبق تخريج القراءة.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ٣١٦/١٢.

صحيحة، وكان معناها حسنًا، غير أنها خلاف ما عليه قرأة الأمصار، فلا أستجيز القراءة بها. وعلى هذه القراءة لو صحت لا كلفة له في معناها ولا مؤنة. والصواب من القراءة في ذلك ما عليه قرأة الأمصار"[1].

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [2]؛ قرأ السبعة بالإثبات إلا ابن كثير، فإنه قرأ بالاستفهام: ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ ﴾، والمعنى على الخبر أنه يقال لهم: أذهبتم، فالقول مضمر. وقد اختار أبو عبيد ترك الاستفهام، وعلل ذلك القرطبي بأنها قراءة جلّة الناس[3].

وقوله تعالى: {لَا نَشْتَرِي بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ} [4]؛ ففي قوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ قراءات لا استفهام فيها، أشهرها قراءة الجمهور: ﴿شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ على الإضافة[5]، وقرأ علي بن أبي طالب وغيره بالاستفهام : ﴿شهادةً آللهِ﴾، بمد الألف، وجر لفظ الجلالة[6].

---

(١) تفسير الطبري ٦١٢/٢٠. وانظر: تفسير ابن كثير ٣١٦/١٢.

(٢) الأحقاف: ٢٠. وسبق تخريج قراءتها.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢٠٤/١٩.

(٤) المائدة: ١٠٦.

(٥) وقُرئ: (شهادةً اللهَ) بالنصب فيهما، وهي قراءة علي بن أبي طالب وسيعد بن جبير والشعبي وغيرهم، وقُرئ بغير ذلك. انظر: شواذ ابن خالويه ٤١، وشواذ القراءات ١٦٢.

(٦) عزيت أيضًا إلى السلمي والحسن البصري. وعزي إلى الشعبي في رواية أنه يقف على (شهادة) بالهاء، ثم يبتدئ لفظ الجلالة (آللهِ) مجرورًا، ويمد الهمزة للاستفهام، وأنكر الطبري عزو هذه الرواية للشعبي. انظر: المصادر السابقة. وانظر أيضًا: تفسير الطبري ٨٠/٩-٨١، والدر المصون ٤٥٣/٤-٤٥٤.

واختار الطبري قراءة الإضافة على قراءة الاستفهام؛ لاستفاضتها، قال: "وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ؛ بإضافة (الشهادة) إلى اسم (الله)، وخفض اسم (الله)؛ لأنها القراءة المستفيضة في قرأة الأمصار التي لا تتناكر صحَّتَها الأمة"(١).

وقوله تعالى: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾ (٢)، قال الطبري: "وقد ذُكر عن بعض أهل المدينة أنه قرأ ذلك بترك الاستفهام والوصل. فأما قرّاء الكوفة والبصرة فإنهم في ذلك على قراءته بالاستفهام، وفتح ألفه في الأحوال كلها، وهي القراءة التي نختار لإجماع الحجة من القرّاء عليها"(٣)، وقال العكبري: "وهو شاذ في الاستعمال والقياس، فلا ينبغي أن يقرأ به"(٤).

ثانيًا- مراعاة المعنى:

مراعاة المعنى من أهم الأدلة التي بنى عليها العلماء ترجيحهم إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن الأداء بموافقة المعنى أولى من مخالفته، ومن الآيات التي استدل فيها بمراعاة المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ (٥)؛ قرأ أبو عمرو ﴿آلسِّحْرُ﴾ على الاستفهام، والمعنى على الخبر: الذي جئتم به أيها

(١) تفسير الطبري ٨١/٩.

(٢) الصافات: ١٥٣. وسبق تخريج القراءة.

(٣) تفسير الطبري ٦٤٢/١٩.

(٤) التبيان ١٠٩٤.

(٥) يونس: ٨١. وسبق تخريج قراءتها.

السحرة هو السحر، والمعنى على الاستفهام أنه استفهام من موسى إلى السحرة عما جاؤوا به؛ أسحر هو أم غيره؟

ورجَّح الطبري قراءة الخبر على قراءة الاستفهام، وعلل لذلك بالمعنى، قال: "وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءةُ من قرأه على وجه الخبر لا على الاستفهام؛ لأن موسى صلوات الله وسلامه عليه لم يكن شاكًّا فيما جاءت به السحرة أنه سحر لا حقيقة له، فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه، أي شيء هو؟"(١).

ومنه قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ}(٢)؛ قرأ السبعة بالإثبات إلا ابن كثير، فإنه قرأ بالاستفهام: ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ ﴾، وقد أشار القرطبي إلى حسن القراءتين، فحسنُ الإثبات من حيث إنه يرفع توهم عدم فعل إذهاب الطيبات، وحسن الاستفهام من حيث إنه من باب قول القائل: ذهبت فعلت كذا، من باب التوبيخ، ولو أثبت الاستفهام لقال: أذهبت فعلت؟ ولكنه فضّل قراءة الإخبار على الاستفهام، قال: "وترك الاستفهام أحسن؛ لأن إثباته يُوهم أنهم لم يفعلوا ذلك"(٣).

ومثله قوله تعالى: :{وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ }(٤)؛ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر

---

(١) تفسير الطبري ٢٤٢/١٢.

(٢) الأحقاف: ٢٠. وسبق تخريج قراءتها.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٠٥/١٩. وانظر: تفسير البغوي ٢٦٠/٧.

(٤) ص: ٦٢-٦٣. وسبق تخريج قراءتها.

بالاستفهام، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الهمز على الإخبار، وقد حكم أبو علي على قراءة الاستفهام ببعض البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخريا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريا وهم قد علموا ذلك؟[1]، وقال البغوي: "قال أهل المعاني: القراءة الأولى أولى؛ لأنهم علموا أنهم اتخذوهم سخريًا، فلا يستقيم الاستفهام، وتكون (أم) على هذه القراءة بمعنى (بل)، ومن فتح الألف قال: هو على اللفظ لا على المعنى؛ ليعادل (أم) في قوله: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2]؛ ولهذا ذكر الفراء أنه من الاستفهام الذي معناه التوبيخ، ومعنى الآية:"ما لنا لا نرى هؤلاء الذين اتخذناهم سخريًا لم يدخلوا معنا النار؟ أم دخلوها فزاغت عنهم أبصارنا، فلم نرهم حين دخلوها"[3].

ومثله قوله تعالى:{ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ}[4]؛ فقد تعددت القراءات في قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ ؛ فقرأ الجمهور بالإيجاب وفتح الهمزة: ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾، وقرأ ابن كثير بالاستفهام: ﴿أأن يُؤتى﴾، وقُرئ بكسر الهمزة: ﴿إِنْ يُؤْتَى﴾ على معنى النفي.

والراجح في الآية قراءة الجمهور بالإثبات على قراءة ابن كثير التي ضعَّفها الفارسي بقوله: "فهذا موضع ينبغي أن ترجَّح له قراءة غير ابن كثير على

---

(١) انظر: الحجة ٨٢/٧-٨٣.

(٢) تفسير البغوي ٢٠٠/٧. وانظر: معاني القرآن للأخفش ٨/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤١١/٢، وتفسير البغوي ٢٠٠/٧.

(٤) آل عمران: ٧٣. وسبق تخريج قراءاتها.

قراءته؛ لأن الأسماء التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع"[1]، ووضحه د. أحمد الخراط بقوله: "وذلك لأن (أحد) انقطع في قراءة ابن كثير عما قبله بسبب وجود الاستفهام أصبح بمعنى (واحد)، فالاستفهام القاطع منع من أن يشيع معنى (أحد) لامتناع دخوله على النفي الذي في أول الكلام"[2].

ثالثًا – الاستدلال بقراءة أخرى:

من المتقرر أن موافقة القراءات أولى من تخالفها، لذا كان من أدلة الترجيح بين ما قرئ بالاستفهام وما قرئ بغيره الاستدلالُ بقراءة أخرى تعضد إحدى القراءتين.

ومن ذلك قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ}[3]؛ قرأ أبو عمرو: ﴿آلسِّحْرُ﴾ على الاستفهام، وذكر أبو حيان وجه ترجيح قراءة الإثبات بورودها في قراءتين أخريين بالإثبات؛ فقد وردت ﴿سِحْرٌ﴾ نكرة فيهما، ولا استفهام فيها، قال: "وعلى همزة الوصل جاز أن تكون (ما) مبتدأة، والخبر ﴿السِّحْرُ﴾، ويدلّ عليه قراءة عبد الله والأعمش: ﴿سِحْرٌ﴾، وقراءة أبيّ: ﴿مَا أَتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾"[4].

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٥٧/٣. ونقله السمين بلفظ قريب. انظر: الدر المصون ٢٥٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٥٩/٣ ح٥.

(٣) يونس: ٨١. وسبق تخريج قراءتها.

(٤) البحر المحيط ١٨١/٥.

رابعًا – الاستدلال بآية مشابهة:

مما استدل به في ترجيح إحدى القراءتين الاحتجاج بآية أخرى مشابهة وردت على الوجه المختار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[1]؛ فقد قرأ نافع وحفص بالإخبار: ﴿إِنَّكُمْ﴾ ، وقرأ الباقون بالاستفهام: ﴿أَإِنَّكُمْ﴾[2]؛ ذكر القرطبي أولاً توجيه القراءتين؛ إذ وجَّه الإخبار على أنه تفسير للفاحشة المذكورة في الآية السابقة، وحسُنَ خلوه من الاستفهام؛ لأن الاستفهام يقطع ما بعده مما قبله. ووجّه قراءة الاستفهام الذي معناه التوبيخ بأن ما قبله وبعده كلامٌ مستقل.

ثم أشار إلى ترجيح أبي عبيد والكسائي وغيرهما قراءة الإخبار، محتجين بحملها على آية مشابهة، وهي قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾[3]، وأنه لم يقل: أفهم؟، وقوله:{أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ}[4]، وأنه لم يقل: أنقلبتم؟

وردَّه بأنه من أقبح الغلط؛ لأنهما شبّها شيئين بما لا يشتبهان؛ وذلك لأن

---

(١) الأعراف: ٨٠-٨١.

(٢) انظر: السبعة ٢٨٥، والنشر ١/٣٧١-٣٧٢.

(٣) الأنبياء: ٣٤.

(٤) آل عمران: ١٤٤.

الشرط وجوابه — في آية الأنبياء — بمنزلة شيء واحد، فهما كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أن يكون فيهما استفهامان؛ فلا يجوز أن يقال: أفإن متَّ أفهم؟ كما لا يجوز أن يقال: أزيدٌ أمنطلقٌ؟ أما قصة لوط عليه السلام ففيها جملتان، ولك أن تستفهم عن كل واحدة منهما، وأشار إلى أنه قول الخليل وسيبويه والنحاس ومكي(١).

فوجه الاعتراض هنا ضعف وجه الشبه بين الآيتين، لأن من شرط مثل هذا الحمل أن تتفق الآيتان فيما لا يخل بالصناعة وسلامة الصياغة.

ومما يؤيد ما ذهب إليه القرطبي اتفاق القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾(٢) على قراءة ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ بالاستفهام في الآية الثانية، أما الآية الأولى ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ ﴾ فقد اختلفوا فيها؛ إذ قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر: ﴿أئنكم﴾ بالاستفهام، وقرأ الباقون بلا استفهام(٣).

وقد يتجاوز الأمر المفاضلة بين القراءتين إلى تخطئة إحداهما من بعض العلماء، كما فعل أبو حاتم في قوله تعالى: {بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ}(٤)؛

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٧٨/٩. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٢-١٣٨، والكشف عن وجوه القراءات ٤٦٨/١.

(٢) العنكبوت: ٢٨ - ٢٩.

(٣) انظر: السبعة ٤٩٩، وتفسير البغوي ٢٣٩/٦.

(٤) النمل: ٦٦.

إذ قرأ ابن عباس والحسن وجماعة بالاستفهام: ﴿ بَل أادَّارَكَ ﴾ بهمزة ثم ألف بعدها[1]، وأنكرها أبو حاتم، محتجًا بأنه لا يجوز الاستفهام بعد (بل)؛ لأن (بل) إيجاب، والاستفهام في هذا الموضع إنكار؛ بمعنى: لم يكن، فلا يصح وقوعهما معًا للتنافي بين الإيجاب والإنكار، ولم يرتض السمين الحلبي هذه التخطئة للقراءة، وردها بأن (بل) لإضراب الانتقال، فالإضراب هنا عن الكلام الأول، ثم الشروع في الاستفهام. ثم إن النحويين يقدِّرون (أم) المنقطعة بـــ (بل) والهمزة، ولم ينكروا ذلك[2].

(١) انظر: شواذ ابن خالويه ١١١، وشواذ القراءات ٣٦٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/٦٣٦-٦٣٧.

الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد فهذه أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

- بلغت الآيات التي تعرض لها البحث ثلاثًا وخمسين آية.
- اختصت الهمزة بالحذف في الآيات التي قرئت بغير الاستفهام.
- من صور التغاير بين القراءتين ورود أداة الاستفهام في قراءة، وورود كلمة أخرى لا استفهام فيها في القراءة الثانية.
- حمل كثير من العلماء الآيات التي خلت في قراءةٍ من الاستفهام على الاستفهام الذي حُذف حرفه مراعاة للمعنى ولتوافق القراءتين على معنى واحد.
- ظهر أثر الاختلاف بين القراءتين في: الإعراب والحذف والتقدير، وفي الوقف، وفي المعنى.
- عمد بعض العلماء إلى الترجيح بين القراءتين بأدلة، أهمها: إجماع القراء على إحدى القراءتين، ومراعاة المعنى، والاستدلال بقراءة أخرى تعضد إحدى القراءتين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع:

- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،
- التفسير البسيط لأبي الحسن الواحدي، تحقيق د.أحمد بن محمد الحمادي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرين، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- شواذ ابن خالويه (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج.برشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.
- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)، لأبي منصور الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- القطع والائتناف، لابن النحاس، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي، تحقيق جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بي أبي طالب، تحقيق د.محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الاندلسي، دار ابن حزم.
- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، راجعه السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.

References

I‘rāb al-qirā’āt al-shawādhdh li-Abī al-Baqā’ al-‘Ukbarī, taḥqīq Muḥammad al-Sayyid ‘Azzūz, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1417h / 1996m.

I‘rāb al-Qur’ān, llnḥās, taḥqīq D. Zuhayr Ghāzī Zāhid, ‘Ālam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-‘Arabīyah, al-Ṭab‘ah al-thālithah, 1409H / 1988m.

al-Iqnā‘ fī al-qirā’āt al-sab‘, li-Ibn albādhsh, taḥqīq D. ‘Abd al-Majīd Qaṭāmish, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1403h.

al-Baḥr al-muḥīṭ, li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, taḥqīq al-Shaykh ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd wa-al-Shaykh ‘Alī Mu‘awwaḍ, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1413h / 1993M.

al-Bayān fī Gharīb i‘rāb al-Qur’ān, li-Abī al-Barakāt al-Anbārī, taḥqīq D. Ṭāhā ‘Abd al-Ḥamīd Ṭāhā, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1400h / 1980m.

al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān ll‘kbry, taḥqīq ‘Alī al-Bajāwī, Dār al-Jīl, Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1407h / 1987m.

al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, li-Ibn ‘Āshūr, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, Tūnis, 1984m.

al-Tadhkirah fī al-qirā’āt al-thamān, li-Ibn Ghalbūn, taḥqīq Ayman Rushdī Suwayd, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, al-Riyāḍ,

al-Tafsīr al-basīṭ li-Abī al-Ḥasan al-Wāḥidī, taḥqīq D. Aḥmad ibn Muḥammad al-Ḥammādī, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1430h.

Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm, li-Ibn Kathīr, taḥqīq Muṣṭafá al-Sayyid wa-ākharīn, Mu’assasat Qurṭubah, Miṣr, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h / 2000M.

Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān (tafsīr al-Ṭabarī), taḥqīq D. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Dār Hajar, al-Qāhirah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1422h / 2001M.

al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān (tafsīr al-Qurṭubī), taḥqīq D. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1427h / 2006m.

al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah, li-Abī ‘Alī al-Fārisī, taḥqīq Badr al-Dīn al-Qahwajī wa-Bashīr ḥwyjāty, Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, Dimashq, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1404/1984m.

al-Durr al-maṣūn, lil-Samīn al-Ḥalabī, taḥqīq D. Aḥmad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam, Dimashq, 1406h.
Rūḥ al-maʻānī fī tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm wa-al-Sabʻ al-mathānī, li-Abī al-Faḍl Maḥmūd al-Alūsī al-Baghdādī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt.
al-Sabʻah fī al-qirā'āt, li-Ibn Mujāhid, taḥqīq D. Shawqī Ḍayf, Dār al-Maʻārif, al-Qāhirah, al-Ṭabʻah al-thālithah
Shawādhdh Ibn Khālawayh (Mukhtaṣar fī shawādhdh al-Qur'ān min Kitāb al-Badīʻ, li-Ibn Khālawayh, ʻuniya bi-nashrihi J. brshtrāsr, al-Maṭbaʻah al-Raḥmānīyah, Miṣr, 1934m.
al-Qirā'āt wa-ʻilal al-naḥwīyīn fīhā al-musammá (ʻIlal al-qirā'āt), li-Abī Manṣūr al-Azharī, taḥqīq Nawāl bint Ibrāhīm al-ḥulwah, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1412h / 1991m.
al-Qaṭʻ wālā'tnāf, li-Ibn al-Naḥḥās, taḥqīq Aḥmad al-Mazīdī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1423h / 2002M.
al-Kāmil fī al-qirā'āt al-ʻashr wa-al-arbaʻīn al-zā'idah ʻalayhā, llhdhly, taḥqīq Jamāl ibn al-Sayyid al-Shāyib, Mu'assasat Samā lil-Nashr, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1428h / 2007m.
al-Kitāb, li-Sībawayh, taḥqīq ʻAbd al-Salām Hārūn, ʻĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, al-Ṭabʻah al-thālithah, 1408h / 1988m.
al-Kashshāf, lil-Zamakhsharī, taḥqīq ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Mawjūd wa-ʻAlī Muʻawwaḍ, Maktabat al-ʻUbaykān, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1418h / 1998M.
al-Kashf ʻan Wujūh al-qirā'āt al-sabʻ wa-ʻilalihā, lmky Bī Abī Ṭālib, taḥqīq D. Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, Mu'assasat al-Risālah, al-Ṭabʻah al-khāmisah 1418h / 1997m.
al-Mabsūṭ fī al-qirā'āt al-ʻashr, li-Ibn Mahrān al-Aṣbahānī, taḥqīq Subayʻ Ḥamzah Ḥākimī, Maṭbūʻāt Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah bi-Dimashq, 1401h / 1980m.
Mujāz al-Qur'ān, li-Abī ʻUbaydah Muʻammar ibn al-Muthanná, taḥqīq D. Muḥammad Fu'ād Sizkīn, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, al-Ṭabʻah al-thāniyah, 1401h / 1981M.
al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ ʻanhā, li-Ibn Jinnī, taḥqīq ʻAlī al-Najdī Nāṣif Wad. ʻbdālftāḥ Ismāʻīl Shalabī, al-Ṭabʻah al-thāniyah.
al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz, li-Ibn ʻAṭīyah al-Andalusī, taḥqīq ʻAbd al-Salām ʻAbd al-Shāfī Muḥammad, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1413h / 1993M.

al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz, li-Ibn ʻAṭīyah al-Andalusī, Dār Ibn Ḥazm.
Maʻālim al-tanzīl, llbghwy, taḥqīq Muḥammad ʻAbd Allāh al-Nimr wa-ākharīn, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, 1412h.
Maʻānī al-Qur'ān, ll'khfsh, taḥqīq D. Hudá Maḥmūd Qurrāʻah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1411h / 1990m.
Maʻānī al-Qur'ān, lil-Farrā', taḥqīq al-Najjār wa-ākharīn, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1374h / 1955m.
Maʻānī al-Qur'ān al-Karīm, li-Abī Jaʻfar al-Naḥḥās, taḥqīq Muḥammad ʻAlī al-Ṣābūnī, Jāmiʻat Umm al-Qurá, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1410h / 1989m.
Maʻānī al-Qur'ān wa-iʻrābuh, llzjāj, taḥqīq D. ʻAbd al-Jalīl ʻAbduh Shalabī, Dār al-ḥadīth, al-Ṭabʻah al-ūlá, 1414h / 1994m.
al-Muqtaḍab, llmbrd, taḥqīq Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah, al-Majlis al-Aʻlá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-Wizārat al-Awqāf al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, al-Ṭabʻah al-thāniyah, 1415h / 1994m.
al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʻashr, li-Ibn al-Jazarī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt.
al-Nukat wa-al-ʻuyūn (tafsīr al-Māwardī), rājaʻahu al-Sayyid ibn ʻAbd al-Maqṣūd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt.